



Published by:

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

تعزيز الشمول المالي في الأردن

| | |
|-----------------|--|
| الشركاء | وزارة التخطيط والتعاون الدولي البنك المركزي الأردني صندوق التنمية والتشغيل شبكة تنمية |
| جهة التمويل | الإتحاد الأوروبي الوزارة الألمانية الفدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) |
| معلومات الاتصال | بريد الكتروني: financialinclusion-mena@giz.de الموقع: www.microfinance-mena.org |
| المدة | كانون أول 2014 - كانون أول 2019 |

الإنجازات

تم إصدار "نظام شركات التمويل متناهي الصغر" لعام 2015 والذي منح البنك المركزي صلاحية ترخيص والرقابة على مؤسسات التمويل متناهي الصغر. هذا وقد قام البنك بتأسيس دائرة الرقابة على شركات المعلومات الائتمانية والتمويل متناهي الصغر، والتي تم ردها بالكوادر المدربة حول موضوع التمويل متناهي الصغر. وقد قامت الدائرة بتطوير أدوات رقابية، كما شاركت في زيارات لتبادل المعرفة والخبرات الدولية إلى كل من المغرب وألمانيا.

هذا وقد قامت اللجنة التوجيهية للتمويل متناهي الصغر بتحديث خطة العمل للأعوام (2016-2018) الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتمويل المتناهي الصغر.

من جهته قام رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة التوجيهية العليا للشمول المالي برئاسة البنك المركزي والتي قامت بوضع إطار للحكومية وخارطة طريق للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، كما قام رئيس الوزراء بإطلاق عملية السياسات للاستراتيجية الوطنية للاشمول المالي. ومن جهته أعلن البنك المركزي عن التزامه بتحقيق أهداف الشمول المالي القابلة للقياس في إطار إعلان مليا 2016 للشمول المالي.

كما قام البنك المركزي وصندوق النقد العربي والـ (GIZ) بتنظيم مندوبات للسياسات على المستوى الإقليمي حول موضوع الشمول المالي في عامي 2015 و 2016 وذلك بعد إطلاق خطة العمل للشمول المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2015 ضمن إطار شراكة دوفيل.

من ناحية أخرى، قام صندوق التنمية والتشغيل بوضع خطة عمل للأعوام (2016-2020) وذلك لزيادة مستويات الوصول إلى جيوب الفقر والمناطق النائية بهدف تحويل الصندوق إلى جهة إقراض لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، ولتطوير قدرات الموظفين وتحسين جودة المحظوظة (الائتمانية) وإدارة لمخاطر.

يقوم الإتحاد الأوروبي بتقديم الدعم لجهات حكومية وغير حكومية في الأردن وذلك في إطار الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي في المملكة. حيث يتم تقديم الدعم لكل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والبنك المركزي الأردني، وصندوق التنمية والتشغيل، وشبكة مؤسسات التمويل الأصغر "تنمية". أما الوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) فتعمل على تقديم مساعدات فنية.

سياق العمل

تعتبر زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية من العوامل الرئيسية التي من شأنها أن تدعم الاستقرار الاجتماعي وأن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي في خلق فرص عمل جديدة، هذا بالإضافة إلى دورها في تعزيز الاستقرار المالي في المملكة. وعلى الرغم من ذلك، تبقى إمكانية الحصول على الخدمات المالية محدودة في الأردن، حيث لا يستطيع الا عدد قليل من الأفراد والمشاريع والشركات في قطاع الأعمال الاستفادة منها. وبما أن التمويل متناهي الصغر يعتبر وسيلة لتعزيز الشمول المالي، فيحتاج هذا القطاع إلى تضافر جهود القطاعين العام والخاص للعمل ضمن استراتيجية مشتركة، وإلى سن القوانين والتشريعات اللازمة، وإيجاد بنية تحتية مالية مواتية لضمان استقرار هذا القطاع وازدهاره وبالتالي الوصول إلى شرائح أوسع من المواطنين.

الأهداف

يكن الهدف الرئيس في تحسين الإطار العام والتنظيمي الذي يتم من خلاله ضمان وصول الفئات متدنية الدخل إلى خدمات مالية مناسبة، مما سيعمل على تدعيم النمو المستدام والشمولي من خلال تعزيز التشريعات الخاصة بقطاع التمويل متناهي الصغر، وتدعيم نظام الحوكمة والبنية التحتية المالية الخاصة بهذا القطاع، ومن خلال تحسين قدرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الوصول إلى المناطق الريفية.

المقاربة (المنهج)

يقوم الإتحاد الأوروبي بدعم الحكومة الأردنية في إطار جهودها الرامية إلى "تعزيز الشمول المالي من خلال تحسين الحوكمة وفرص الوصول للتمويل متناهي الصغر في الأردن". وتقدر قيمة المساعدات ضمن هذا الإجراء - من دعم للموازنة ومساعدات إضافية - ما مجموعه 35 مليون يورو - والتي ستسهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وفي تطوير الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. ويغطي الدعم الإضافي المساعدات المالية والفنية للأطراف ذات العلاقة بالقطاع في الأردن. وتجدد الإشارة إلى أن شبكة مؤسسات التمويل الأصغر "تنمية" تحصل على مساعدات مالية وفنية بقيمة مليون يورو لدعم بناء قدراتها المؤسسية.

ونبأية عن الإتحاد الأوروبي والوزارة الألمانية الفدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، يقوم برنامج الـ (GIZ) "تشجيع قطاع التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (MFMR) بدعم السلطات فنياً في المجالات التالية:

- تبادل المعرفة والخبرات العالمية
- دعم اللجنة التوجيهية للتمويل متناهي الصغر والتي ترأسها وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتمويل متناهي الصغر
- دعم البنك المركزي الأردني في تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتحديداً في تعزيز التشريعات وأطر الرقابة على قطاع التمويل متناهي الصغر، وذلك لضمان الاستقرار المالي وحماية المستهلكين.
- دعم جهود إصلاح صندوق التنمية والتشغيل والهادفة إلى تعزيز الموارد المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر



MINISTRY OF PLANNING AND
INTERNATIONAL COOPERATION



ريادة
صندوق التنمية والتشغيل

